منتجات غير معدنية	مصنع أوهنسيان للورق	—	شركة خاصة	—	—
	مصنع البلاط للضفتين	٢٥,٠٠٠	شركة مساهمة	—	١٩٧٦
منتجات معدنية	مصنع الالكترود	٧٥٠,٠٠٠	شركة مساهمة عامة	٢١٢	١٩٧٣
	مصنع سلك الجلي/الخليل	٣٠,٠٠٠	شركة خاصة	—	١٩٦٤
	مصنع رويال لصناعة السخانات الشمسية	٢٠,٠٠	شركة خاصة		١٩٧٨
	شركة نيروخ لصناعة القبانات	—	شركة خاصة	٤	١٩٥٣
	شركة جنين الزراعية (التنك)	٢٠٠,٠٠	شركة مساهمة عامة	٤٠٠	١٩٧٠
	مصنع أبو عيطة لشصيات الفلورسنت	٢٠,٠٠٠	شركة خاصة	٤	١٩٧٠
	شركة مصانع التنك / نابلس		شركة مساهمة خاصة	٥٠	١٩٥٦
	مصنع انتاج قطع معدنية	٢٥,٠٠٠	مؤسسة خاصة	—	١٩٦٤

الضرائب والجمارك

لا تنتهج السلطات الاسرائيلية سياسة معلنة ضد تطوير اقتصاد الضفة الغربية ، ولكن كما بينا سابقا ، فانها تعمل بكافة الوسائل باتجاه ضربه وتكييفه حسب احتياجاتها في القطاعات المختلفة . ورغم أنه طوال السنوات التسع الأولى من الاحتلال ، ثم تطبيق قانون الضرائب الأردني على الضفة الغربية ، الا أن تفاقم الأزمة الاقتصادية في اسرائيل واستمرار الوضع الناجم عن حرب تشرين ، أدى الى عجز في الموازنة بلغ حوالى ٤ مليارات دولار سنويا[٣٦]، عدا عن الديون القومية الخارجية التي تجاوزت ١٤ مليار دولار . وقد أدى هذا الوضع الى بحث السلطات الاسرائيلية في سنة ١٩٧٦ عن بدائل لتغطية هذا العجز . واعتبرت الضرائب البديل الامثل الذي يحقق هذا الهدف وفي نفس الوقت يحول دون ارتفاع الأسعار ، أو البطالة . فاستحدثت الضريبة الاضافية التي تعني عمليا ارتفاع السلع للمستهلك . وقد استلزم تطبيق هذه الضريبة في الضفة الغربية ، تعديل قانون الضرائب الأردني المعمول به حتى ذلك الوقت . وقد بدء العمل بالقانون الجديد في أول تموز سنة ١٩٧٦ [٣٧] ، مما أدى الى اضرابات في بعض مصانع الضفة الغربية مثل مصنع الكبريت في نابلس[٣٨] ، ومصانع الأحذية في الخليل[٣٩] . بالاضافة الى موجة من التظاهرات عمت كافة أنحاء الضفة الغربية . وكانت حصيلة ضريبة القيمة الاضافية في الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٧٧ ، ما قيمته ٢٤ مليون ليرة اسرائيلية[٤٠] . في حين استحدثت هذه الضريبة لاستيفاء مبلغ اجمالي قدره ٢,٥ مليار ليرة اسرائيلية[٤١] . وهذا يعادل قيمة صادرات الضفة الغربية تقريبا للعام ١٩٧٨ ، الأمر الذي يدل